

أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا للفترة (2003-2019)

The Impact of Corruption on the Economic Growth in African countries during the period (2003-2019)

لبنى سعدي*¹، مكيد علي²

¹ جامعة يحي فارس بالمدينة، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، loubnas366@gmail.com، saidi.loubna@univ-medea.dz

² جامعة يحي فارس بالمدينة، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، Mekid_a@yahoo.fr، mail.univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/07 تاريخ القبول: 2022/04/13 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد، على النمو الاقتصادي، في دول شمال إفريقيا، باستخدام نماذج بانل الساكن، خلال الفترة (2003-2019).

وبينت نتائج الدراسة أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن، هو نموذج التأثيرات الثابتة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي، أما مؤشر التعليم فكان أثره ايجابي، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، كما أظهر الاستثمار والتضخم و الانفتاح التجاري عدم معنوية على النمو الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: فساد، نمو اقتصادي، نماذج بانل ساكن.

تصنيف JEL: O7, R23

Abstract :

The study aims at identifying the impact of corruption on the economic growth in African countries using static panel model during the period (2003-2019). The study concludes that the best model for estimating the static panel model is the fixed effects model. Finding also show that corruption has a negative impact on the economic growth. While both education index has positive effects, government expenditure has a negative effect on the economic growth. Investment and the rate Inflation and Trade openness were insignificant.

Keyword : corruption ; economic growth ; static panel model.

Jel Classification Codes : R23, O7

* لبنى سعدي،

I. مقدمة:

تعد ظاهرة الفساد من المسائل التي لم تحظى باهتمام الكثير من المفكرين والباحثين إبان العقود الأخيرة من القرن الماضي، فحينذاك كان جل الاهتمام منصبا على التنمية والتطوير، بينما ازداد في الوقت الحاضر الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة في السنوات الأخيرة، نظرا لدرجة اتساعها وانتشار آثارها السلبية لتمس الكثير من مناحي الحياة، حيث تزايدت وتطورت الأنشطة والممارسات غير المشروعة متخذة أشكالاً وأبعادا تستدعي القلق الكبير من توسعها، إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة سواء كانت نامية أو متقدمة في كيانها النظامي، أمنها الاجتماعي، استقرارها السياسي، رخائها الاقتصادي وتمييزها المستدامة وإن كان بأساليب وطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة.

هذا الاهتمام لم يعد قاصرا على الجهود الفردية والمحلية بل تعداه إلى عقد العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية ووضع اتفاقيات باشتراك الهيئات والمنظمات العالمية، إضافة إلى إعداد الخطط والبرامج التدريبية والوقائية، الأمنية والإعلانية والقضائية لمكافحة.

وقد نتج عن اتساع دائرة الفساد وعالميته عواقب وخيمة، أعاققت بشكل أو آخر خطط التنمية عن تحقيق غاياتها وعرقلت جهود الاستثمار فيها، وشوهت آليات وقواعد السوق الحرة، وأساءت إلى الإصلاحات المعتمدة خاصة في الدول النامية، وهي عواقب أدت كلها إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة للنمو الاقتصادي.

وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هو أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا للفترة (2003-2019)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

- يوجد تأثير سلبي للفساد والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة.
- يوجد تأثير إيجابي للانفتاح التجاري، الاستثمار، التعليم والتضخم على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وهي (الجزائر، المغرب، تونس، مصر) خلال الفترة (2003-2019)، باستخدام نماذج بانل الساكن.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث، وإثبات فرضياته فقد تم استخدام المنهج الكمي، من خلال بناء نموذج لقياس وتحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، بالاعتماد على برمجية stata.17، في معالجة البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

الدراسات السابقة:

لغرض تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات السابقة، حسب التسلسل الزمني نذكر منها:

1. دراسة (علي عبد القادر، 2008)، بعنوان: "مؤشرات قياس الفساد الإداري"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي، الكويت، العدد 70، السنة السابعة، تناولت هذه الدراسة أهم مؤشرات قياس الفساد الإداري التي تقوم بها بعض المؤسسات في العالم، والتي تهتم بقياس ظاهرة الفساد، كما حاولت هذه الدراسة بيان آخر الاختبارات التي أجريت لبيان اثر الفساد على الأداء الاقتصادي من خلال: معدل الاستثمار، معدل دخل الفرد، هيكل الإنفاق الحكومي. وقد بينت الدراسة النتائج التالية:
- وجود علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار.
 - وجود علاقة سببية موجبة وذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل دخل الفرد.
2. دراسة (يونس مفيد ذنون، 2010): بعنوان "تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 101. حاولت هذه الدراسة بيان تأثير الفساد على تخصيص الإنفاق العام، الإيرادات العامة، ونوعية الخدمات الحكومية بالتطبيق على مجموعة دول الشرق الأوسط باستخدام بيانات مقطعية للفترة (2004-2007). وعلية توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد على تخصيص الميزانية العامة، كما تم استنتاج أن الفساد يشوه تركيبة كل من الإنفاق الحكومي والهيكل الضريبي.
3. دراسة (2011) (Mohammad Habiballah, the impact of corruption on Economic Development of Bangladesh: Evidence on the Basis of an Extended Solow Model, stockholm university) هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والفساد في بنغلاديش خلال الفترة (1984-2008) حيث، قام بتوسيع النموذج الكلاسيكي الحديث للنمو الاقتصادي من خلال نموذج (1956) solow بما في ذلك رأس المال البشري، بعد ذلك قام بدمج الفساد في النموذج المعزز باستخدام نموذج وظيفي محدد للإنتاجية الكلية للعامل وثلاث متغيرات أخرى لإظهار تأثير الفساد على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد. وللتحقيق بشكل تجريبي في وجود علاقة طويلة الأجل أو التكامل المشترك بين الفساد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، تم استخدام طريقة اختبار حدود الارتداد الموزع التلقائي (ARDL). وعلية كانت نتائج هذا الاختبار هي وجود علاقة طويلة الأمد بين الفساد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومحددات أخرى للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة، كما تشير التقديرات طويلة الأجل إلى أن الفساد له تأثير سلبي مباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي التنمية الاقتصادية في بنغلاديش.
4. دراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013) the relationship between corruption and economic growth in Pkistan, Looking beyond the incumbent, Oeconomics of Knowledgs, 5(3), 2013. تبحث الدراسة في العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في باكستان للفترة (1985-2010)، وكشفت عن الأثر السلبي لكل من الفساد والاستثمار على النم و الاقتصادي، في حين كان أثر كل من مؤشر التعليم والإنفاق الحكومي ايجابي على النمو الاقتصادي.
5. دراسة (Nguyen Ngoc Anh, Nguyen Ngoc Minh, Bih Tran-Nam 2014) corruption and economic growth (with vietnam case -study). تحاول هذه المقالة في تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة للفساد على نمو الناتج المحلي الإجمالي. بشكل عام، حيث أكدت النتائج

العلاقة السببية بين الفساد والنمو الاقتصادي، وتأثير الفساد على الاستثمار كان غير خطي، لذا فإن الآثار غير المباشرة للفساد على النمو تعتمد على قيمة مستوى الفساد في كل بلد.

6. دراسة (SHIRA , DOSTI, & GRABOVA, 2014)، واهتمت الدراسة بالبحث عن أثر

الفساد على النمو الاقتصادي في 22 دولة نامية للفترة (2001-2012) وذلك باستخدام نماذج بانل (panel). وكشفت نتائج الدراسة علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الفساد والنمو الاقتصادي، أما مؤشر التعليم، الاستثمار والانفتاح التجاري فكان أثرهما إيجابياً، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم سلبي على النمو الاقتصادي. كما أظهرت الدراسة أن الفساد ينقص عدد المستثمرين ويقلل العائد المتوقع من الإنفاق العام.

7. دراسة (خالد عيادة نزال عليمات، 2015)، تحت عنوان "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الأردن-"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، حيث اعتمدت هذه الدراسة على اختبار أثر مؤشر الفساد على التنمية الاقتصادية من خلال بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بينهما من خلال متغيرات ضابطة للنمو الاقتصادي، وعليه كانت النتائج المتوصل إليها هي:

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد ما بين مؤشر الفساد و الإنفاق الحكومي، بينما كان هناك علاقة سببية باتجاهين بين مؤشر الفساد والاستقرار الاقتصادي والسياسي، كذلك وجود علاقة موجبة وطردية ما بين الفساد والنمو الاقتصادي.

- هناك علاقة قصيرة وطويلة الأمد بين الفساد والنمو الاقتصادي.

- أن الفساد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

8- دراسة (Linhartova & Zidova, 2016): Corruption as an obstacle to economic growth of national economic, Economic and Social Development: Book of proceedings (pp.772-780).

اهتمت هذه الدراسة بالبحث عن أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي في الفترة (1999-2014)، باستخدام نماذج بانل. وأثبتت الدراسة التجريبية، صحة الفرضية المتعلقة بالأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي، كما يؤثر الإنفاق الحكومي والاستثمار بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

9. دراسة (مفيد ذنون يونس، 2016)، بعنوان "أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباین مؤسسة الحكم"،

مقال مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109، اهتم الباحث في هذه الدراسة على استقصاء تأثير الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباین المؤسسات بالتطبيق على جميع دول العالم التي توافرت عنها البيانات، فتبين أن الفساد يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي، وأن هذا التأثير يتباين من بلد لآخر تبعاً لتباين نوعية المؤسسات.

10. دراسة (Sorin Nicolae, Monica Violeta, Monica Gabriela 2017): Corruotion,

Shadow Economic and Economic growth. أجريت هذه الدراسة للتحقيق في العلاقات بين الفساد واقتصاد الظل بين دول الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة (2005-2014)، وأكدت النتائج وجود علاقة

عالية وإيجابية بين الفساد واقتصاد الظل. وفيما يتعلق بتأثير الفساد واقتصاد الظل على النمو الاقتصادي، فوجد أن هناك علاقة عالية وسلبية. وهذا يعني أن زيادة الفساد واقتصاد الظل يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي.

11. دراسة (بن نجحي أيمن صلاح، ستي سيد أحمد، 2019): أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود

الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط-دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2003-2017). مجلة منتدى الدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2019. هدف هذا البحث إلى محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وقد توصلت نتائج الدراسة بعد استخدام أسلوب تحليل المسار باستعمال برنامج Stata 15.1 إلى وجود تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي بوجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط.

12. دراسة (صغيري سيد علي، غزاري عماد 2020): أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال

إفريقيا وجنوب آسيا للفترة (2003-2018)، مقال لمجلة أبحاث إدارية واقتصادية، المجلد 14، العدد 1، 2020. هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد، على النمو الاقتصادي، في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا، باستخدام نماذج بانل الساكن، للفترة (2003-2018)، وبينت نتائج الدراسة، أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي. أما مؤشر التعليم والانفتاح التجاري فكان أثرهما إيجابي، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي سلبي على النمو الاقتصادي، كما أظهر الاستثمار ومعدل التضخم عدم معنوية على النمو الاقتصادي.

13. دراسة (Chang-Qing Song, Chun-Ping chang, Qiang Gong 2021): Economic Growth, Corruption, and financial development: Global evidence.

الورقة في العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في 142 دولة على المدى الطويل، حيث أكدت النتائج أنه بين الناتج المحلي الإجمالي والفساد و التنمية المالية، توجد علاقة مشتركة طويلة الأجل في العينة الكاملة وتأثيرها الإيجابي على التنمية المالية، في حين أن الشراكة لها تأثير سلبي.

II. الإطار النظري للفساد:

الفساد لغة: نقيض الصلاح وأخذ المال ظلما، وهو مأخوذ من فسد الشيء يفسد فسادا وفسودا، وحقيقته العدول عن الاستقامة، والمفسدة ضد المصلحة. (مبروك، 2013، صفحة 15)
تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه: "عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته"،
أما البنك الدولي فيعرفه على أنه: "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية".
(Tanzi, 1998, p. 500)
واتفق المختصون على أن الفساد مصطلح في يعبر عن جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام، في شكل ظاهرة يعاني منها المجتمع، وهو ما يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدني الأجور، مما يدفع مرة أخرى إلى المزيد من الفساد. (ذنون، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، 2010، صفحة 246)
ومن أهم أنواع الفساد ضررا مائلي:

II-1 الفساد السياسي:

يعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى الفساد فيها، وهو الأساس والنواة لباقي أنواع الفساد، ويرجع ذلك إلى كون الذي بيده صنع القرار الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا، والمناهج، القوانين، الاقتصاد والإدارة التي تحكم وتسير المجتمع كلها تحت سيطرته. (علي، 2017، صفحة 394).

II-2 الفساد المالي:

يتمثل في مختلف الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها بما في ذلك مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويتعلق هذا النوع من الفساد بفساد المؤسسات المالية مثل المصارف وبورصات الأوراق المالية وكذلك شركات الاستثمار والتأمين عن طريق استغلال هذه الأخيرة من طرف الفرد لوظائفهم بتحقيق أرباح ومكاسب غير قانونية لصالحهم أو لصالح أطراف خارجية. (أساور، 2017، صفحة 58).

II-3 الفساد الإداري:

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة مرضية وخطيرة من جهة أخرى، فهي تصيب الجهاز الإداري مهما كان نوعه سواء المؤسسة الاقتصادية أو هيئة عامة وينتشر الفساد في كل دول العالم بدرجات مختلفة، ويعبر الفساد الإداري عن الاستغلال والاستعمال غير قانوني وغير أخلاقي للسلطة الحكومية لأغراض ومنافع خاصة، وذلك بمكافحة القواعد والقوانين والتشريعات واللوائح للعمل الحكومي، فالفساد الإداري ظاهرة خطيرة من ظواهر السلوك الإنساني التي أقلقمت المجتمعات البشرية، ولا تزال هذه الظاهرة تشكل قلقا دائما للدول والمؤسسات العامة. (مسعود، 2017، صفحة 196).

ونظرا لتفشي الفساد في مختلف دول العالم، وتفاقمه في جل القطاعات الاقتصادية، اهتمت العديد من المؤسسات على مستوى العالم بدراسة المؤشرات الكمية والرقمية للفساد، أهمها مؤسسة الشفافية العالمية التي تأسست في برلين عام 1993.

تصدر منظمة الشفافية الدولية ما يسمى ب "الرقم القياسي للشفافية الدولية" (Transparency International Index)، ويعكس هذه المقياس تحيل مدى وجود الفساد على تدرج من صفر إلى عشر درجات. حيث تشير الدرجة (10) إلى الدولة الخالية من الفساد بينما تشير الدرجة (0) إلى أن معظم المعاملات والعلاقات ملطخة بالفساد. كما يعكس تباين هذا المؤشر مدى انتشار الفساد وتغلغله داخل المؤسسة، كما يعكس التغيير في هذا المؤشر مدى تحسن أو تدهور الشفافية وما يعنيه بالنسبة لمدى انتشار الفساد بمرور الزمن في تلك الدول. كما تقوم بعض المؤسسات الدولية بإعداد استبيانات على مستوى الدول مثل (Global Competitive Report)، إضافة إلى قيام البنك الدولي بإعداد استبيانات أخرى يستخدمها في رفع كفاءة برامج معينة كبرامج الرعاية الصحية، وأخيرا يقوم معهد غالوب بعمل إحصاءات دولية حول مدى انتشار الفساد في أنشطة معينة. (القادر، 2009، صفحة 7).

II-4 دليل المؤشر:

- صفر (درجة فساد عالية).

• 10 (درجة شفافية عالية).

• ما بين 0-10 (مستويات متدرجة من الشفافية- النظرة للفساد).

III. علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي

تتباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الاقتصادي فبعض الاقتصاديين يعتقدون أن للفساد تأثيراً سلبياً في النمو الاقتصادي بسبب دوره في خفض معدلات الاستثمار فالفساد يعد تكاليف إضافية تشبه الضرائب يتحملها رجال الأعمال كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، ذلك أن الفساد يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها ويؤدي فضلاً عن ذلك إلى خفض تدفقات رأس المال الأجنبي لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ويفضي إلى سوء توزيع الموارد وسوء توزيع الإنفاق العام. كما ويتسبب الفساد في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وزيادة هذا الإنفاق على حسب الإنفاق الخاص، وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم. (ذنون، 2010، صفحة 399) فتشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية لتأكيد هذه العلاقة ومن هذه الدراسات ما جاء به (ماورو) إذ بين أن هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار والفساد وأثبت بأن انخفاض مؤشر الفساد من (4-6) يؤدي إلى زيادة قدرها ب (4%) في معدل الاستثمار و (5%) في النمو السنوي للدخل الفردي، وهذا يعني أن الفساد يستطيع أن يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار. (دهام، 2012، صفحة 191).

في المقابل هناك آراء أخرى تعتقد أن للفساد تأثيراً موجباً في النمو الاقتصادي. (علمات، 2015، صفحة 200). ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات. بحجة أن الفساد وسيلة للحصول على المنافع التي لا يتمكن المرء من الوصول إليها بالطرق القانونية، فهو يعمل (من وجهة نظرهم) على تخصيص الموارد ورفع قيمة الأرباح وتغادي القوانين وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وريح تكلفة الوقت من خلال تذليل القوانين والقيود الموضوعية.

IV. الطريقة والأدوات :

توصيف النموذج القياسي

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحيد أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا للفترة الممتدة من (2003-2019)، أما النموذج القياسي فهو مستمد من (SHERA, 2014) ودراسة (غزاري، 2020).

حيث يمثل المتغير التابع لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (lnGDPPC) والذي يعبر عن النمو الاقتصادي. أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في مؤشر الفساد (CORRINDEX)، معدل التضخم (INF)، الإنفاق الحكومي (GOVEXP)، إجمالي تكوين رأس المال (INV) الذي يعبر عن الاستثمار، التجارة (TRADE)، والذي يعبر عن الانفتاح التجاري، مؤشر التعليم (EDUSEK)، الخطأ العشوائي (ϵ_{it}). المعلمة (β_0) تمثل الثابت، (β_i) فهي تمثل المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة، (i) يمثل الدول و (t) تمثل السنوات.

مصدر البيانات

اعتمدنا في الدراسة القياسية على نماذج بانل الساكن لدول شمال إفريقيا وهي (الجزائر، المغرب، تونس، مصر). بالاستعانة على سلسلة زمنية سنوية من البيانات الممتدة من 2003 إلى 2019، مستمدة من بيانات البنك الدولي (WDI)، والموقع الرسمي لمنظمة الشفافية العالمية (International Transparency)، والموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP).

والجدول 1 يوضح بيانات الدراسة:

مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية يعطي قيمة تبدأ بالصفر، لتشير إلى مستوى عال من الفساد، وتنتهي بالتدرج إلى 10. الذي يعني مستوى منخفضا من الفساد. من أجل توافق تزايد مستوى الفساد مع تزايد قراءات مقياس الفساد المستخدم، قمنا بإجراء تعديل على المؤشر أي 10 طرح قيمة مؤشر الفساد (CPI)، وبذلك نحصل على التدرج المنخفض الذي يدل على مستوى منخفض من الفساد، والتدرج المرتفع يدل على مستوى مرتفع من الفساد.

الجدول 1: يمثل شرح متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

الرمز	المتغير	المصدر
LnGDPPC	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010	البنك الدولي
CORRINDEX	مؤشر الفساد	منظمة الشفافية العالمية
INF	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (سنويا%)	البنك الدولي
INV	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك الدولي
EDUSEK	مؤشر التعليم (متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة)	(UNDP)
TRADE	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك الدولي
GOVEXP	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين.

V. النتائج ومناقشتها :

يبين الملحق 1، نتائج تقدير نموذج بانل الساكن بطريقة الانحدار التجميعي (pooled)، طريقة التأثيرات الثابتة (fixed)، طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) التي تكون نتائج تقدير معلماتها، ماثلة لنتائج تقدير طريقة التأثيرات الثابتة مع تصنيفها المقاطع حسب كل بلد محل الدراسة، وطريقة التأثيرات العشوائية (random).

الجدول 2: اختبار المفاضلة لاختيار نموذج بانل الساكن الملائم

الاختبار	المفاضلة بين النماذج	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Fisher	Pooled/Fixed	117.37	0.000	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled/Random	0.000	1	Pooled
Husman	Fixed/Random	1315.36	0.000	Fixed

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata.17

من خلال الجدول 2، نلاحظ أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed)، مقارنة مع نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) حيث نجد أن إحصائية (Fisher) معنوية عند 1%، وبالتالي رفض فرضية العدم، التي تقضي بتجانس قواطع الدول. وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، تم اعتماد اختبار (Breusch and Pagan)، حيث بينت نتيجة الاختبار قبول فرضية العدم، وبالتالي نموذج الانحدار التجميعي (Pooled)، هو الأفضل. وبمقارنة نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وباستخدام اختبار (Husman) تم رفض فرضية العدم، وعليه النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج الانحدار التجميعي. الجدول 3، يوضح مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، للتأكد من صحة وملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة، حيث نلاحظ حسب اختبار (Wooldring test) بأنه تم رفض فرضية العدم، وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية 5%. كما يشير اختبار عدم تجانس التباين (Modified Wald test For groupwise) إلى قبول فرضية العدم وبالتالي عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين. كما أظهرت الاختبارات Breusch Pagan & (Pesaran) إلى عدم رفض فرضية العدم وبالتالي غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع. الجدول 3: الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة.

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldring test	27.341	0.0136
عدم تجانس التباين	Modified Wald test For groupwise	7.87	0.0963
الارتباط الذاتي بين المقاطع	Breusch Pagan LM	11.629	0.0708

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata.17

ومن أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، قمنا باستخدام طريقة (Adjusted autocorrelation) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات، وبالتالي التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج التأثيرات الثابتة، وهذا حسب دراسة (Hoechle, 2007, p. 293)، ونتائج التقدير المتوصل إليها حسب هذه الطريقة موضحة في الملحق 8.

على ضوء نتائج الملحق 8، يتبين أن لمتغير الفساد تأثير سلبي وغير معنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان سالب ومعنوي قبل معالجة مشكلة الارتباط الذاتي. وهو ما توافق مع جل الدراسات السابقة، متفقة على أن الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم.

أما معدل التضخم، فكانت نتيجته غير موافقة لمنطق العلاقة (تأثير موجب) وغير معنوية، وهذا ما لم يتوافق مع كل من دراسة (SHERA, 2014) أين أظهر المتغير أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، و دراسة (غزاري، 2020) ، حيث أظهر المتغير تأثير موجب وغير معنوي على النمو الاقتصادي وهذا ما لم يوافق منطق العلاقة. ومتغير الإنفاق الحكومي، أظهر تأثير سلبي وهام على النمو الاقتصادي، أي زيادة الإنفاق الحكومي ب 1% يؤدي إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (0.7124%) وهي نتيجة مماثلة لدراسة (غزاري، 2020) وبالنسبة لمؤشر التعليم، فكان تأثيره موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي فزيادة مؤشر التعليم ب (1%) يؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (2.03620%)، فالتعليم يعتبر أحد أهم المؤشرات لنظرية رأس المال البشري، وأداة فعالة لتطور أي بلد. وكانت نتائجه موافقة لكل من دراسة (غزاري، 2020). و دراسة (SHERA, 2014). وكذا دراسة (Amin, 2013).

أما فيما يخص مؤشر الاستثمار، فكانت نتيجته غير موافقة لمنطق العلاقة وغير معنوية، وهذا ما تعارض مع دراسة كل من ، أين أظهر المتغير أثر معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي. ووافق دراسة ، أين أظهر المتغير تأثير موجب وغير معنوي على النمو الاقتصادي.

كما أظهر متغير التجارة، الذي يعبر عن الانفتاح التجاري أثر إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي وهذا ما لم يتوافق مع دراسة (SHERA, 2014) و دراسة (غزاري، 2020).

VI. الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، خلال الفترة (2003-2019)، باستخدام نماذج البانل الساكن، وبالاستعانة باختبار (Husman) توصلنا إلى أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة. ومع وجود مشكلة الارتباط الذاتي، قمنا باستخدام طريقة (Adjusted autocorrelation) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات، وبالتالي التخلص من المشكل في نموذج التأثيرات الثابتة.

وجاءت النتائج لتبين أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي ولكن غير معنوي وهذا بعد التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، فالفساد مشكلة عالمية هامة لها تأثير على جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وهي بالتالي تعد مشكلة بالنسبة للاقتصاد، فهو أحد أهم العوامل التي تؤثر وتعيق تطور معدل النمو الاقتصادي.

أما مؤشر التعليم فكان أثره إيجابي، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي سلبي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، وذلك بسبب التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي، ومن ثم انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، فالفساد بمثابة تكاليف إضافية يتحملها المستثمرون، وبالتالي تراجع تدفق رأس المال الأجنبي.

وعليه، من أجل تحقيق وتحسين الدور الذي تلعبه متغيرات الدراسة في تعزيز و رفع معدل النمو الاقتصادي، خلصنا بمجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- عدم إهمال دور الإعلام والمؤسسات التربوية والتعليمية في التصدي للانحراف عامة والفساد خاصة، وهذا بالوعي الشامل لمدى خطورة ذلك على الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- ضرورة التنسيق والتكامل بين عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد لتحقيق النمو الاقتصادي.
- العمل على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وهذا بتهيئة البيئة المناسبة لذلك، وعدم التوقف على الجانب التشريعي والتنظيمي فقط، بل بدراسة العوامل الحقيقية التي تعرقل ذلك ومحاولة إيجاد حلول لها كحل مشكل العقار الذي يمكن اعتباره أهم أحد معوقات الاستثمار.

VII. المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. نزيه عبد المقصود، مبروك ، (2013) ، الفساد الاقتصادي أسبابه، أشكاله، آثاره، وآليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي.
2. لشهب مسعود، (2017)، دراسة لأثر الفساد المالي والاداري على أداء المالية في الجزائر خلال الفترة-2002 (2015) باستخدام نماذج var، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8، ص 196.
3. أحمد عدنان دهام، يونس مفيد ذنون، (2012)، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في ظل تباين الحكم، مجلة تنمية الرافدين، العدد 109، ص 191.
4. يونس مفيد ذنون، (2010)، تأثير الفساد على الاداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، ص 246.
5. خالد عيادة نزال عليجات، (2015) انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاردن، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
6. أزهار حسن علي، (2017) ، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارة ، العدد 101 ، ص 394
7. سيد علي صغيري، عماد غزاري، (2020) ، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا وجنوب آسيا للفترة (2003-2018)، مجلة أبحاث ادارية واقتصادية ، مجلد 14، العدد 1.
8. قاسم ذياب أساور، صالح عيسى سعد، (2017)، قياس أثر الفساد المالي والاداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة(2013-2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 40، ص 58.
9. خليل عبد القادر، خالفي علي، (2009)، قياس الفساد وتحليل ميكانيزمات مكافحته، دراسة قياسية حول الجزائر، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية، العدد 88، ص 7.
10. بن نجحي أيمن صلاح، ستي سيد أحمد، (2019)، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط-دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)، مجلة منتدى الدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1.
11. مفيد ذنون يونس، (2016)، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مقال مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 34، العدد 109.
12. علي عبد القادر، (2008)، مؤشرات قياس الفساد الإداري، سلسلة جسر التنمية، العدد 70.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Amin, Ahmed. Zaman. (2013). the relationship between corruption and economic growth in pakistan . looking beyond the incumfent, Oeconomic of Knowledggs , 200.
2. Hoechle, D. (2007). Robust standard errors for panel regression with cross-sectional dependence. the stata journal , 7 (2), 293.
3. SHERA, A. D. (2014). Corruption impact on Economic Growth: An empirical analysis. Journal of Economic Development, Managemment, IT, Finance, and Marketing , 6(2).
4. Tanzi. (1998). corruption around the world: couses, consequences, scope and cuves. monetary.
5. Mohammad Habiballah,(2011), the impactof carruption Economic Development of Bangladesh : Evidence on the Basis of an Extended Solow Model, stockholm university.
6. Nguyen Ngoc Anh, Nguyen Ngoc Minh, Birh Tran-Nam(2014), corruption and economic growth (withvietnam case –study).
7. Linhartova & Zidova,(2016), Corruption as an obstacle to economicgrowth of national economic, Economic and Social Development : Book of proceedings (pp.772-780).
8. Chang-Qing Song, Chun-Ping chang, Qiang Gong,(2021), Economic Growth, Corruption, and financial development , Global evidence.
8. Sorin Nicolae, Monica Violeta, Monica Gabriela,(2017), Corruotion, Shadow Economic and Economic growth.

VIII . الملاحق :

الملحق 1: تقدير نموذج البانل الساكن

. estimates table Pooled Fixed LSDV Random, star stats(N r2 r2_a F sigma_u sigma_e)

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random
CORRINDEX	-.07500289**	-.05883148***	-.05883148***	-.07500289**
INV	.90205639***	-.00789813	-.00789813	.90205639***
INF	-.81291307**	.00769146	.00769146	-.81291307**
EDUSEK	2.6673097***	2.5062379***	2.5062379***	2.6673097***
TRADE	.41452082***	.08824526*	.08824526*	.41452082***
GOVEXP	.02094362	-.78737363***	-.78737363***	.02094362
_lcountry_2			-.4457509***	
_lcountry_3			-.05498993*	
_lcountry_4			-.07555637*	
_cons	6.3584352***	6.9759714***	7.1200457***	6.3584352***
N	68	68	68	68
r2	.92408267	.93175474	.98926312	
r2_a	.91661539	.92116496	.98759705	
F	123.75093	131.97931	593.77121	
sigma_u		.20363112		0
sigma_e		.02871512		.02871512

Legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

الملحق 2: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg $ylist $xlist, fe
```

Fixed-effects (within) regression

Group variable: country

Number of obs = 68

Number of groups = 4

R-squared:

Within = 0.9318

Between = 0.4366

Overall = 0.5145

Obs per group:

min = 17

avg = 17.0

max = 17

corr(u_i, Xb) = -0.0013

F(6, 58) = 131.98

Prob > F = 0.0000

lnGDPPC	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
CORRINDEX	-.0588315	.0130649	-4.50	0.000	-.0849837 - .0326793
INV	-.0078981	.0984759	-0.08	0.936	-.2050191 .1892228
INF	.0076915	.1102538	0.07	0.945	-.2130055 .2283884
EDUSEK	2.506238	.0989329	25.33	0.000	2.308202 2.704274
TRADE	.0882453	.0401049	2.20	0.032	.0079665 .168524
GOVEXP	-.7873736	.2037572	-3.86	0.000	-1.195238 -.3795093
_cons	6.975971	.0609983	114.36	0.000	6.85387 7.098073
sigma_u	.20363112				
sigma_e	.02871512				
rho	.98050237				(fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(3, 58) = 117.37 Prob > F = 0.0000

الملحق 3: اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\ln\text{GDPPC}[\text{country},t] = Xb + u[\text{country}] + e[\text{country},t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
lnGDPPC	.0664808	.2578388
e	.0008246	.0287151
u	0	0

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 0.00
Prob > chibar2 = 1.0000

الملحق 4: اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

. estimates store random

. hausman fixed random

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fixed	(B) random		
CORINDEX	-.0588315	-.0750029	.0161714	.
INV	-.0078981	.9020564	-.9099545	.
INF	.0076915	-.8129131	.8206045	.
EDUSEK	2.506238	2.66731	-.1610718	.
TRADE	.0882453	.4145208	-.3262756	.
GOVEXP	-.7873736	.0209436	-.8083172	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.

B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2}(6) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 1315.36 \end{aligned}$$

Prob > chi2 = 0.0000

الملحق 5 : اختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (4) =      7.87
Prob>chi2 =     0.0963
```

الملحق 6: اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع

```
. xttest2

Correlation matrix of residuals:

      __e1    __e2    __e3    __e4
__e1  1.0000
__e2 -0.5444  1.0000
__e3 -0.1169  0.5631  1.0000
__e4  0.1113 -0.0036 -0.2109  1.0000

Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(6) = 11.629, Pr = 0.0708
Based on 17 complete observations over panel units
```

```
. xtcsd, pesaran abs
```

```
Pesaran's test of cross sectional independence = -0.339, Pr = 0.7344
```

```
Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.258
```

الملحق 7: اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
. xtserial $ylist $xlist
```

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
```

```
H0: no first order autocorrelation
```

```
F( 1, 3) = 27.341
```

```
Prob > F = 0.0136
```

